السبر والتقسيم عند النحويين

عبد الله علي جوان*

الملخص :

تطرق هذا البحث لموضوع أصولي تم توظيفه من قبل النحاة في استدلالهم على القواعد وهو موضوع السبر والتقسيم ، وهذا يؤكد العلاقة بين علمي أصول الفقه وأصول النحو ، وكيف أثر علم أصول الفقه في الأصول النحوية فقد ترك المنهج الأصولي أثره الكبير في منهج البحث النحوي وخاصة من ناحيتي تشخيص الأدلة وأوجه دلالتها ، فوجد في تشخيص النحاة لأدلتهم ما وجد عند الأصوليين من السماع والقياس والإجماع والاستصحاب والاستحسان .

ومن هنا أكد البحث على أخذ النحاة بالسبر والتقسيم وفي الوقت نفسه كشف لنا عما تركه علم أصول الفقه في علم أصول النحو من تأثيرات وأنه من الأدلة العظيمة التي يمكن استخدامها في الرد على آراء الخصم وأن مفهوم السبر والتقسيم عند الأصوليين هو عينه عند النحاة .

وبالتالي سلط هذا البحث على دليل السبر والتقسيم الذي عد من أهم طرق الاستدلال التي تثبت بها القواعد وكيف استعان به النحاة في الاستدلال في كثير من المسائل النحوية والصرفية وترجيح الأوجه الأعرابية هو أن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا .

الكلمات المفتاحية :

الإجماع : الاستحسان : العدول عن القياس إلى قياس أقوى منه .

الاستصحاب : إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه عند عدم دليل النقل عن الأصل .

الانقطاع في المناظرة : العجز عن بلوغ الغرض المطلوب بها .

القياس : حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع .

السبر : اختبار الوصف في صلاحيته وعدمه للتعليل به .

التقسيم : حصر الأوصاف المحتملة للتعليل بأن يقال : العلة إما كذا ، وإما كذا .

* الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية زليتن ـ ليبيا .

النظير: هو الشبيه بما له مثل معناه وإن كان من غير جنسه .

Abstract:

This research dealt with a principles of religion topic that has been utilized by the philologists in their setting of the Arabic grammar rules, that is the topic of exploration and classification. This confirms the relationship between the sciences of philology and theology, and how theology affected grammar. The research methodology in theology affected the philology research methods, particularly regarding verification of data/evidence and its implications. Therefore, it was found that philologist used the same methods that the theologists used such methods as analogy, consensus, preference..Hence, the research came to the conclusion that philologists used exploration and classification, and it showed the influence of theology on philology, and that the exploration and classification is the same in both philology and theology. This research focused on exploration and classification which is one of the most important methods of verification used by philologist to set rules and how this method was used by them to prove certain grammar and morphology issues and adopting certain parsing rules.

Terminology used: Ijmmaa , Istihsaan ,Inqitaa fi almunaadhara Qiyaas Sabre Taqseem (Nadheer

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...

أما بعد ...

فإن الأصوليين قد سبقوا النحاة في التدوين لأصول صنعتهم ، فوضعوا أصول الفقه ؛ ودونوه مع أواخر القرن الثاني الهجري ، في الوقت الذي كانت فيه أولى محاولات جمع الأصول النحوية في القرن الرابع الهجري .

وبعرضنا لموقف القدماء من العلاقة بين علمي أصول الفقه وأصول النحو ، وتأثير علم أصول الفقه في الأصول النحوية ، فإننا نجد أن أقدم إشارة إلى هذه الصلة القوية بينهما ما صرح به ابن جني في كتابه « الخصائص »؛ حيث صرّح بالصلة القوية بين أصول الفقه وأصول الكلام وأصول النحو ، حيث قال ـ وهو يبين سبب تأليفه لكتابه « الخصائص » « وذلك أننا لم نرَ أحداً من علماء البلدين[1]

(1) يُقْصَد بالبلدين : البصرة والكوفة.

تعرض بعمل على مذهب أصول الكلام والفقه »[1].

ثم يأتي السيوطي بعد ذلك فيحذو حذوه في حمل أصول النحو على أصول الفقه ، فقال في مقدمة كتابه « الاقتراح »[2] : « هذا كتاب غريب الوضع... في علم لم أسبق إلى ترتيبه ، ولم أتقدم إلى تهذيبه ، وهو أصول النحو ، الذي هو بالنسبة إلى النحاة كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقهاء »[3]... ويقول عن ترتيبه :« ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم »[4].

وهكذا كان لمنهج البحث الأصولي أثره الكبير في منهج البحث النحوي وخاصة من ناحيتي : تشخيص الأدلة ، وأوجه دلالتها . وربما علل بعض النحاة ذلك بأنّ النحو معقول عن منقول ، كما أن الفقه معقول عن منقول .

ولذلك نجد في تشخيصهم لأدلته مما وجد عند الأصوليين من النص (السماع) والقياس ، والإجماع ، والاستصحاب ، والاستحسان. ومن أوجه دلالتها نراهم يبحثون كما يبحث الأصوليون من طرق : حمل النصّ وثقة النقلة والرواة والتواتر والآحاد والمرسل والمجهول ، كما لم ينسَ النحاة أن يختموا أصولهم بما تختم به أصول الفقه عادة من (**باب التعارض والترجيح**) وقد ذكروا في هذا الباب تعارض النصوص وتعارض الأقيسة وتعارض النصوص.

ومن هنا يمكن القول : بأنه ما من علم من العلوم الإسلامية ترك الأثر في التراث النحوي ما تركه هذا العلم ، وهو أثر ، أو هي ـ في حقيقتها ـ مجموعة من الآثار تتضافر على أن تجعل من علم أصول الفقه المورد الذي استقى منه النحويون أصولهم الكلية طيلة قرون ثلاثة.

وسأحاول في هذا البحث تسليط الضوء على دليل **السبر والتقسيم** ، الذي يعد من أهم طرق الاستدلال التي تثبت بها القواعد إذ عده كثير من العلماء من موازين العلوم النظرية وهو أكثر أدلة البطلان و أحسنها ، وكيف استعان النحاة به في الاستدلال في كثير من المسائل النحوية والصرفية ، وترجيح الأوجه الإعرابية ، حتى يتجلى لنا أن هذا يعدّ مظهراً من مظاهر تأثير علم أصول الفقه في التفكير النحوي وأصوله عند النحاة .

---

(1) انظر الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط4 ، 1999م ، 2/1.
(2) هو كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للإمام السيوطي ، قدم له وضبطه وصححه ، د. أحمد سليم الحمصي ، د. محمد أحمد قاسم ، جروس برس ، ط1 ، 1988م.
(3) صحيفة رقم 21 .
(4) صحيفة رقم 22.

تعريفه :

. التعريف اللغوي:

السبر لغةً : الأصل واللون والهيئة والمنظر ، يقال : إنه لحسن السبر إذا كان حسن الهيئة واللون ، وينطق بكسر السين وفتحها ، كما يستعمل هذا اللفظ بمعنى: حسن الوجه ، ويقال سبرت الجرح أسبره : إذا نظرت ما غوره [1].

التقسيم لغة : قسم الشيء جزأه ، وفرقه[2].

. التعريف الاصطلاحي:

. عند الأصوليين:

يراد بالسبر عند الأصوليين: اختبار الوصف في صلاحيته وعدمها للتعليل به . ويراد بالتقسيم عندهم : حصر الأوصاف المحتملة للتعليل؛ بأن يقال: العلّة إما كذا وإما كذا [3] ، ويمكن تعريفه ـ كمسلك ـ بالآتي :« حصر الأوصاف الموجودة في الأصل الصالحة للعلية في عددٍ ثم إبطال بعضها »[4] ، وهو سوى الذي يُدَّعَى أنه العلّة واحداً كان أو أكثر، وتجدر الإشارة إلى أن السبر والتقسيم ـ كمسلك ـ يستخدم إما في النفي والإثبات وإما في الإثبات والتصحيح يقول الرازي: « التقسيم إما أن يكون منحصراً بحد النفي والإثبات أو لا يكون ، فالأول هو أن يقال: الحكم إما أن يكون معلّلاً أو لا يكون معللاً ، فإن كان معلّلاً فإما أن يكون معلّلاً بالوصف الفلاني أو بغيره ، وبطل ألا يكون معلّلاً بغير ذلك الوصف فتعين أن يكون معلّلاً بذلك الوصف ، وهذا الطريق عليه التعويل في معرفة العلل العقلية »[5].

وهو عندهم ـ أي عند الأصوليين ـ قطعي لإفادة العلية ، ويجوز التمسك به في القطعيات والظنيات. فالأول كقولنا: العالم إما أن يكون قديماً أو حادثاً بطل أن يكون قديماً فثبت أنه حادث. والثاني كقولنا: ولاية الإجبار إما ألا تعلل أو تعلل بالبكارة أو

---

(1) انظر لسان العرب لابن منظور ، طبعة دار المعارف ، القاهرة ، مادة (سبر) ، مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر الرازي ، دار الحديث ، القاهرة ، مادة (سبر).

(2) انظر لسان العرب ومختار الصحاح مادة (قسم).

(3) انظر مباحث العلة في القياس عند الأصوليين ، د. عبد الحكيم أسعد السعدي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط3 ، 2000 م ، 444.

(4) انظر حاشية التفتازاني على العضد ، سعد الدين التفتازاني مع العضد ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، 1983م ، 236/2 ، نهاية السول شرح منهاج الوصول في علم الأصول للأسنوي ، مطبعة محمد علي صبيح ، مصر ، 71/3 ، نفائس الأصول في شرح المحصول 3524/8.

(5) انظر نفائس الأصول في شرح المحصول للإمام القرافي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط3 ، 1999م ، 3519/8 .

الصغر أو الأبوة أو غيرها والكل باطل سوى الثاني فالأول بالإجماع والثالث والرابع لقوله عليه السلام:« الثيب أحق بنفسها من وليها »[1] فتعين الثاني[2].

. عند النحاة:

لم يكن المعنى الذي ذهب إليه النحاة بعيداً عما قرره الأصوليون ، فقد قال السيوطي:« هو أن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها ــ أي يختبرها ـ فيبقي ما يصلح ، وينفي ما عداه بطريقه[3][4].

وعرّفه الشاوي[5] ، أيضاً في« مختصره » الذي ألفه في أصول النحو بتعريف بتعريف لا يختلف عما قرره السيوطي حيث قال :« هو أن يذكر جميع الوجوه المحتملة ، لا غير المحتملة ، ثم يسبرها أي : يختبرها فيبقى ما يصلح للتعليل »[6].

أما ابن جني[7] ، الذي يُعدّ أول من استخدم هذا المصطلح في كتابه « الخصائص » فلم يذكر لنا تعريفاً محدداً له ، وإنما اكتفى بذكر المصطلح فقط دون تعريف أو تحديد ، فقد بوَّبَ في« خصائصه »:« باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح »[8].

---

(1) أخرجه الإمام مسلم: بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري في صحيحه في كتاب النكاح: باب(9) باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ، برقم (67)(1421) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت / تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

(2) البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت 794ه)تحقيق: د. محمد تامر. دار الكتب العلمية ، لبنان/ بيروت . الطبعة غير موجودة 2000 م . 200/4.

(3) أي بطريق النفي عند ابن علان ، وبطريقة الاختبار والنظر عند ابن الطيب الفاسي ، على اختلاف في تقدير ما يعود عليه الضمير في (بطريقة) ، انظر: داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح لابن علان الصديقي المكي ، دراسة وتحقيق عز الدين أحمد عبد العالي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية ، جامعة 7 أكتوبر ، سنة 2005 م ، 184 ، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي ، تحقيق وشرح د. محمود يوسف فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ، ط1 ، 2000 م ، 964/2 .

(4) الاقتراح في علم أصول النحو 97.

(5) الشيخ يحيى المغربي بن محمد بن محمد النابلي الشاوي الجزائري المالكي. له مؤلفات كثيرة منها: حاشية على شرح السنوسية. وحاشية على شرح الألفية للمرادي. توفي سنة 1096هـ . انظر ترجمته في سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي لعبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي 565/4 دار الكتب العلمية ـ بيروت تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ـ علي محمد معوض ط 1 ، 1998 م ، الإعلام للزركلي ، دار العلم ، بيروت ، ط7 ، 1986م ، 169/8 .

(6) المختصر في أصول النحو ليحيى بن محمد الشاوي ، دراسة وتحقيق أحمد طه حسنين سلطان ، دار البشرى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط1 ، 2005 م ، 91 .

(7) هو: عثمان بْن جِنِّي ، أَبُو الفتح المَوْصلي النَّحْوي اللُّغَوي (ت 392هـ) ، صاحب التّصانيف . انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. لشمس الدينَ الذهبي/ المكتبة التوفيقية. الأعلام للزركلي 202/4.

(8) الخصائص لابن جني ، 69/3.

وتبعه كذلك الأنباري[1] في« لمع الأدلة »إذ اكتفى بذكر أقسام التقسيم دون أن يعرف المصطلح أو يحدده؛ فقال :« فأما الاستدلال بالتقسيم فيكون على ضربين »[2].

وهكذا يتضح لنا بجلاء أن السيوطي يُعدّ النحوي الأول الذي وضع حداً أو تعريفاً لهذا المصطلح ، وهذا أمر لا غرابة فيه ؛ فالسيوطي هو من اكتمل على يديه علم أصول النحو إذ استطاع في كتابه « الاقتراح »أن يجمع بين ما قاله ابن جني في « خصائصه » وبين ما قاله الأنباري في رسالته « لمع الأدلة » فهو بذاك: « استطاع أن يجمع شتات الأبحاث السابق عليه ، وأن يؤلف بينها وينسقها ويجعل منها علماً محدد المعالم والمبادئ واضح القسمات والأصول ، ومن ثم كان محور عدد من الشروح والتعليقات[3].

وفي هذا المقام لابد من الإشارة هنا إلى ملحوظتين:

ـ الأولى: جرت عادة الأصوليين والنحاة ـ ممن جمعوا بين هذين اللفظين في الذكر ـ أن يقدموا السبر على التقسيم . ومن خلال ما عرفنا من معنى لكل من هذين اللفظين يكون مقتضى العبارة: التقسيم والسبر ، أي: بتقديم التقسيم على السبر؛ لأنه مقدم عليه في الواقع ونفس الأمر ، فبعد أن يتم حصر الأوصاف وتقسيمها يتم بعد ذلك اختبارها وسبرها لإسقاط غير المناسب منها وإبقاء المناسب.

ويعلّل القرافي لذلك بقوله :« ... قدموا السبر في العبارة لأنه أهم ، وهو عادة العرب ، تقدم الأهم في التعبير على غيره ، والتقسيم إنما هو وسيلة للاختبار فأخر لذلك في عباراتهم [4].

ومنهم من يرى أنه لا مبرر لهذا التعليل فالسبر والتقسيم مصطلح أطلقه العلماء هكذا فيؤخذ كما ورد [5].

ـ الثانية: إن معظم الأصوليين والنحاة الذين تعرضوا لتعريف السبر

(1) هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله ، أبو البركات النحوي كمال الدين ابن الأنباري (ت557هـ). انظر ترجمته في فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي 293/2 ، دار صادر ـ بيروت/ تحقيق : إحسان عباس ط1

(2) في كتاب « لمع الأدلة في أصول النحو »ص:127 ، طُبِعَ هو وكتاب الإغراب في جدل الإعراب ، رسالتان للمؤلف لأبي البركات الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1957م.

(3) أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، 1973م ، 21 .

(4) نفائس الأصول في شرح المحصول 3524/8 ، انظر أصول الفقه الإسلامي ، د. وهبة الزحيلي ، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر ، ط2 ،2001 م ، 673/1.

(5)اعتراض النحويين للدليل العقلي ، د. محمد السبيهين ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط1 ، 2005 ، 79.

والتقسيم لم يعرفوه مجزأً بل عرفوه مجتمع اللفظين ، في الوقت الذي اختلفوا فيه في تسميته؛ فبعضهم يسميه السبر وحده ، وبعضهم بسميه التقسيم وحده ، وقد سمي بهما معاً وهو الأكثر[1].

فالعكبري[2] ، وابن فلاح[3] ، والسيوطي والشاوي مثلاً من النحاة قد أطلقوا عليه اسم السبر والتقسيم [4]في حين أن الأنباري وابن جني وعلم اللورقي الأندلسي[5]اكتفوا بالتقسيم وحده دون السبر ، يقول علم الدين اللورقي: « ومن الطرق التي يعرف بها كون الكلمة اسماً: التقسيم » [6].

هل يُعدّ السبر والتقسيم أصلاً مستقلاً ؟

السبر والتقسيم من الأدلة الاستنباطية التي يستعان بها على معرفة ما يتعلق به الحكم[7] ، وذلك باستخراجه من مجموعة أشياء يجوز أن يتعلق بكل واحد

(1) انظر مباحث العلة في القياس عند الأصوليين ، د. عبد الحكيم أسعد السعدي ، 444.

(2) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء العكبري البغدادي الأزجي الحنبلي النحوي اللغوي الفرضي ، انظر ترجمته في معجم الأدباء 1515/4 لياقوت الحموي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، تحقيق: إحسان عباس /ط1 1993 م.

(3) هو: ابن فلاح: منصور بن فلاح بن محمد ، الإمام العلامة النحوي ، صاحب المغني في النحو والكافي. (ت سنة 680). انظر ترجمته: في بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 302/2.

(4) انظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1986م ، 275 ، وفيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح 977/2 ، والمختصر في أصول النحو للشاوي91 . والمغني في النحو لابن فلاح (ت680هـ) رسالة دكتوراة مقدمة من عبد الرزاق السعدي جامعة أم القرى 1984م 84/1.

(5) هو: الإمام العلّامة المقرئ ، النَّحْويّ ذو الفنون ، عَلَمُ الدّين أبو القاسم بن أحمد بن الموفَّق اللّورَقيّ. انظر ترجمته في إنباه الرواة للقفطي ، تحقيق محمد إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط1 ، 1986م ، 161/4.

(6) انظر المحصل في شرح المفصل لعلم الدين اللورقي ، تحقيق ودراسة مصباح عبد السلام رمضان ، رسالة ماجستير ، جامعة المرقب ، كلية الآداب والعلوم ، الخمس ، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، 2006 ، 2007 م ، 248 ـ 249.

(7) على خلاف عند الأصوليين في ذلك؛ فقد استدل به جمهور العلماء انظر: البحر المحيط للزركشي 202/4 و الأشباه والنظائر للسبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن علي. دار الكتب العلمية ، لبنان ـ بيروت ، ط1 1991م ، 369/2 ، والتحبير شرح التحرير للمرداوي تحقيق د. عبد الرحمن الجبرين ، د. عوض القرني ، د. أحمد السراح ، مكتبة الرشد ، السعودية / الرياض الطبعة غير موجودة ، 2000م ، 3356/7 وإرشاد الفحول للشوكاني محمد علي (ت1255هـ) تحقيق محمد سعيد البدري ـ دار الفكر ـ 1992م لبنان ـ بيروت 364/1.
في الوقت الذي نفاه بعض العلماء انظر: كشف الأسرار عن أصول البزدوي عبد العزيز بن أحمد بن محمد ، علاء الدين البخاري (المتوفى : 730هـ) تحقيق : عبد الله محمود ـ دار الكتب العلمية ، لبنان ـ بيروت ط1 1997م 68/4 ، وقواطع الأدلة لأبي المظفر ، منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزى السمعاني (ت 489هـ) تحقيق: محمد حسن محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 ، 1999م ، 230/2

منها الحكم ، ولا يتم ذلك إلا بالاستعانة بأدلة أخرى كالنظير[1]والإجماع[2] والقياس[3]مما يقتضيها سبر الوجوه المحتملة واختبارها ، وبهذا يكون السبر والتقسيم مفتقراً إلى هذه الأصول ، فالتقسيم كما عرفنا هو: استعراض الأقسام أو الأشياء التي يجوز أن يتعلق بها الحكم ، والسبر هو: اختيار هذه الأقسام وتنحيه ما لا يصلح منها استناداً إلى تلك الأصول ، ومن هنا يستمد السبر والتقسيم قيمته في الاستدلال ، إذ لا بد لكل معلول من علة ، فإذا بطلت العلل جميعها إلا واحدة وجب أن تكون الباقية صحيحة؛ إذ بطلان العلل جميعاً ممتنع [4].

مكانته في الأصول النحوية :

ذهب السيوطي إلى جعل الاستدلال بالسبر والتقسيم مسلكاً من مسالك العلة[5] ، ولم يذكره عند حديثه عن الأدلة الشتى الملحقة ، بالاستدلال النحوي ، وقد دأب النحاة والباحثون على إتباعه في ذلك كالشاوي في « مختصره »[6] ، والدكتور علي محمد أبو المكارم في كتابه « أصول التفكير النحوي »[7] ، والدكتور والدكتور محمود سليمان ياقوت في كتابه « أصول النحو العربي »[8] ، فقد ذكروا الاستدلال بالسبر والتقسيم باعتباره مسلكاً من مسالك العلة.

في حين رأى الأنبا ري خلاف ذلك: إذ جعل الاستدلال بالسبر والتقسيم من جملة الاستدلالات الملحقة بالقياس[9] ، ولم يشر إلى أنه مسلك من مسالك العلة العلة ، بل إنه لم يشر في رسالته« لمع الأدلة »إلى مسالك العلة ، واكتفى بالإشارة إلى قواعدها عند الحديث عن أوجه الاعتراض على القياس في رسالته الإغراب [10].

وربما كان الأنباري في ذلك متأثراً ببعض الأصوليين ، إذ أنكر بعضهم أن

(1) النظير: هو الشبيه بما له مثل معناه وإن كان من غير جنسه كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل ، انظر: الحدود في النحو للرماني ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة ، تحقيق مصطفى جواد ، 1989م ، 41.
(2) الإجماع عند النحاة هو أن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا . انظر الاقتراح 95 .
(3) القياس: حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع ، انظر الإغراب 45 والاقتراح 203
(4) انظر اعتراض النحويين للدليل العقلي 81 .
(5) انظر فيض نشر الانشراح 951/2 وما بعدها .
(6) انظر المختصر في أصول النحو 91 .
(7) انظر أصول التفكير النحوي 199 .
(8) انظر أصول النحو العربي د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000م ، 633.
(9) انظر لمع الأدلة 127 .
(10) انظر الإغراب في جدل الإعراب 54 ـ 62 .

يكون السبر والتقسيم مسلكاً من مسالك العلة[1]، لأنهم يرون أن السبر يرجع إلى اختبار أوصاف المحل وضبطها ، والتقسيم يرجع إلى إبطال ما يظهر إبطاله منها ، فإذاً لا يكون من الأدلة بحال ، وإنما تسامح الأصوليون بذلك [2].

قواعد السبر والتقسيم :

للسبر والتقسيم قوانين جمعها بعض الباحثين من شتات أقوال الأصوليين والنحاة [3] أظهرها :

1 ـ يُقتصر في التقسيم على الاحتمالات القريبة دون البعيدة ، قاله ابن جني ومثل له بأمثلة منها: أن يقال في تمثيل (أيمن) لا يخلو أن يكون (أفعلاً) أو (فعلنا) أو (فيعلاً) فيجوز هذا كله ، لأن بعضه له نظير ، وبعضه قريب مما لا نظير له .. ولكن لا يجوز في قسمته أن تقول: لا يخلو(أيمن)أن يكون(أيفعاً)ولا (فعملاً) ، ولا (أيفما) ولا نحو ذلك؛ لأن هذه ونحوها أمثلة لا تقرب من أمثلتهم فيجتاز بها في جملة تقسيم المثل لها .. فإذا تناءت عن مثلهم إلى همنا لم تمرر بها في التقسيم ، لأن مثلها ليس مما يعرض الشك فيه ، ولا يسلم الفكر به ، ولا توهم الصنعة كون مثله [4].

وكذلك نَصَّ الشاوي على هذا في «مختصره» عند حديثه عن (مروان) قال: « إما أن يكون (فعلان) أو (مفعالاً) أو (فعوالاً) ... ولا يذكر في السبر (فعوان) ونحوه مما لا يقرب من الوجوه بخلاف مَفعال مفتوح الميم ، فإنه قريب من مكسورها كمحراب »[5].

2 ـ يكفي المقسم عند حصر العلل المحتملة أن يجتهد فيقول: بحثت فلم أجد ، فإن اعترض له معترض أجابه: « هذا منتهى قدرتي في السبر فإن شاركتني في الجهل بغيره لزمك ما لزمني وإن اطلعت على علة أخرى فيلزمك التنبيه عليها حتى انظر في صحتها أو فسادها » [6].

3 ـ إن ذكر المعترض علة أخرى لزم المستدل إبطالها ولا يعد منقطعاً[7]

(1) انظر كشف الأسرار عن أصول البزدوي 84/4 ، وقواطع الأدلة 230/2.
(2) انظر إرشاد الفحول للشوكاني ، تحقيق أحمد عزو وعناية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1999م ، 126/2.
(3) انظر اعتراض النحويين على الدليل العقلي 85 .
(4) الخصائص 68/3 ، 70 ، وانظر الاقتراح 317 .
(5) المختصر في أصول النحو 91 .
(6) انظر المستصفى 77/2 .
(7) الانقطاع في المناظرة : العجز عن بلوغ الغرض المطلوب بها. انظر العدة في أصول الفقه القاضي أبو يعلى يعلى محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء (ت 458 ه) تحقيق : د أحمد المباركي ، ط2 ـ 1990 م ،

بمجرد ذكرها إلا إذا عجز عن إفسادها[1].

ـ شروط الاستدلال بالسبر والتقسيم[2]:

اشترط بعض علماء أصول الفقه لصحة الاستدلال به شروط أهمها:

أن يكون الحكم في الأصل معللاً بوصف مناسب [3].

ـ أن يكون السبر حاصراً لجميع الأوصاف التي يمكن أن تكون علة.

ـ أن يحتمل الحكم أكثر من علة ليصح التقسيم ، فلو لم يحتمل إلا علة واحدة وجب حمله عليها [4].

أقسامه :

عرفنا مما سبق أن التقسيم هو ذكر الأشياء التي يجوز أن يتعلق الحكم بها؛ بحيث لا ندع شيئاً آخر مما يجوز أو يحتمل تعلق الحكم به ، ثم نختبر هذه الأقسام واحداً واحداً ، وهذا يعني أننا بغية سبر كل قسم يجب أن نبحث في أدلة النحو ، فإذا وجدنا له مستنداً منها أقررناه وإلا نفيناه ، ومن هذا نخرج بثلاثة أقسام للسبر والتقسيم:

الأول: إما أن تبطل لذلك جميع الأقسام إلا قسماً واحداً يكون هو الذي يتعلق به الحكم.

الثاني: إما أن تبطل جميع الأقسام ، فيبطل القول الذي أخضع للسبر والتقسيم.

الثالث: إما أن تقر جميع الأقسام لوجود النظير أو الدليل أو الإجماع.

وقد ذكر ابن جني جميع هذه الأقسام [5] ، أما الأنباري فقد ذكر قسمين فقط هما: الأول والثاني؛ حيث قال: « فأما الاستدلال بالتقسيم فيكون على ضربين أحدهما: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً ، ويبطل بذلك قولهم ، والثاني: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به حكم من جهة فيصحح قولهم» [6] ، وتبعه السيوطي في ذلك فنقلهما عنه [7] ، إلا أنه أشار إلى القسم الثالث حين ذكر تقسيم ابن جني لـ(أيمن) [1].

1535/5.

(1) انظر اعتراض النحويين على الدليل العقلي. 119

(2) انظر البحر المحيط 201/4 ، والتقرير والتحبير 195/3 ، وإرشاد الفحول 124/2.

(3) انظر شرح العضد لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب 236/2 ، 237 .

(4) انظر مباحث العلة في القياس عند الأصوليين 447 .

(5) انظر الخصائص 67/3 ، 68 .

(6) انظر لمع الأدلة 127 ، 131 .

(7) انظر الاقتراح 141 ، 142 .

ـ الاستدلال به :

لقد استعان النحاة بالسبر والتقسيم وخاصة القسم الأول منه ، أما القسم الثاني والثالث فجاءت الاستعانة بهما قليلة جداً.

ـ القسم الأول: إبطال جميع الأقسام إلا قسماً واحداً يكون هو الذي يتعلق به الحكم ومن ذلك:

ـ العامل في المستثنى[2]: اختلف النحاة في عامل النصب في المستثنى ، فقال البصريون: العامل فيه الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط « إلا »؛ لأنه شيء يتعلق بالفعل معنى ، وقال المبرد[3] منهم والزجاج[4]: العامل فيه إلا لقيام معنى الاستثناء بها ، ولكونها نائبة عن أستثني ، كما أن حرف النداء نائب عن أنادي ، وقال الكسائي[5]: هو منصوب بأن مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر ، فتقدير قام القوم إلا زيداً: قام القوم إلا أن زيداً لم يقم ، وقال الفراء[6]: « إلا » مركبة من « إن » و« لا » العاطفة ، فإذا انتصب الاسم بعدها فبـِ « إن » ، وإذا اتبع ما قبلها في الإعراب فبـِ« لا » العاطفة. فكان أصل قام القوم إلا زيداً: قام القوم إن زيداً لا قام ، أي: لم يقم ، وقال بعضهم: هو منصوب بـِ « أستثني » ، كما أن المنادى منصوب بـِ « أنادي » ، و« إلا » وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين [7].

استدل أبو البركات الأنباري[8] من النحاة على أن العامل في المستثنى

(1) انظر الاقتراح 97 .

(2) انظر تفصيل المسالة: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات ، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ) 212/1 ، المكتبة العصرية ، ط1 2003 م .

(3) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، أبو العباس ، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه ، وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة ووفاته ببغداد. من كتبه: الكامل. انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (144/7).

(4) هو: إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد. انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (1/ 40).

(5) هو: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء ، الكوفي ، أبو الحسن الكسائي: إمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة. انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (4/ 283).

(6) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ ، مولى بني أسد (أو بني منقر) أبو زكريا ، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين ، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة. انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (1458/).

(7) انظر هذه الأقوال في الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط10 ، د.ت 310/2 ، شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب بيروت ، 76/2 ، التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط1 ، 2000م ، 182/8 . وفيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح 972 وما بعدها.

(8) في كتابه لمع الأدلة صحيفة 128 وما بعدها .

النصب هو: الفعل المتقدم؛ بتقوية « إلا » بالسبر والتقسيم؛ قال: « لا يخلو نصب المستثنى في الواجب ، نحو: قام القوم إلا زيداً؛ إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية « إلا » ، وإما أن يكون بـِ« إلا »؛ لأنه بمعنى: « أستثني » ، وإما أن يكون لأنها مركبة من « إن» المخففة ، و« لا » ، وإما أن يكون التقدير فيه: إلا أن زيداً لم يقم ، بطل أن يكون العامل هو« إلا » بمعنى« أستثني » ، وذلك من أربعة أوجه:

ـ الوجه الأول: أن هذا يبطل بقولهم: قام القوم غير زيد ، فإنّ نصبَ غير لا يخلو: إما أن يكون بنفسه ، أو بتقدير« إلا » أو بالفعل المتقدم؛ بطل أن يكون منصوباً بنفسه؛ لأن الشيء لا يعمل في نفسه ، وبطل أن يكون منصوباً بتقدير« إلا »؛ لأنك لو قدرت« إلا » لصار التقدير: إلا غير زيد ، وهذا التقدير يفسد المعنى ، وإذا كان يفسد المعنى وجب أن يكون باطلاً ، وإذا بطل أن يكون منصوباً بنفسه ، وبطل أن يكون منصوباً بتقدير« إلا » وجب أن يكون منصوباً بالفعل المتقدم.

ـ الوجه الثاني: أنه لو كان« إلا » هو العامل ، بمعنى: أستثني؛ لوجب النصب في النفي كما يجب في الإيجاب؛ لأنه في النفي بمعنى أستثني كما هو في الإيجاب.

ـ الوجه الثالث: أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنه لا يجوز أن نقول: ما زيداً قائماً؛ على معنى: نفيت زيداً قائماً على إعمال معنى الحرف ، فكذلك ها هنا.

ـ الوجه الرابع: أنه لو جاز النصب بتقدير« أستثني »لجاز الرفع بتقدير « امتنع »لاستوائها في حسن التقدير ، وهذا القول حكي عن عضد الدولة[1] ، وقد سأل أبا علي الفارسي[2] وهما في الميدان ـ عن نصب المستثنى في الواجب؟ فقال: فقال: انتصب لأن التقدير فيه: أستثني زيداً ، فقال له عضد الدولة: وهلا قدرت امتنع زيد فرفعت. فقال له أبو علي: هذا الذي ذكرته لك جواب ميداني ، وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح ، وبطل أيضاً أن يكون العامل فيه إلا لأنها مركبة من إن ، ولا فخففت إن وركبت مع لا وذلك من وجهين.

أحدهما: أنّ « إن» إذا خففت لا تعمل على مذهب من ذهب إلى هذا القول.

---

(1) هو: عَضُد الدَّوْلَة الْبُوَيْهِي فَنَّاخُسرو ، ابن الحسن الملقب رُكْن الدَّوْلة ابن بويه الديلميّ ، أبو شجاع ... قال الزمخشريّ (في ربيع الأبرار) « وصف رجل عضد الدولة فقال : وجهٌ فيه ألف عين ، وفم فيه ألف لسان ، وصدر فيه ألف قلب! « كان شديد الهيبة ، جباراً عسوفاً ، أديباً ، عالماً بالعربية ، ينظم الشعر ، نعته الذهبي بالنحوي ، وصنف له أبو علي الفارسيّ « الإيضاح» و« التكملة» . انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (5/ 156).

(2) هو: أَبو عَلِي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل ، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية. (ت377هَـ) انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (2/ 179).

الثاني: أن الحرف إذا ركب مع حرف غيره خرج كلّ واحد منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم لم يكن له في حالة الأفراد ، وهو لا يقول في إلا كذلك بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باق على أصله وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب ، فينصب باعتبار « إن » ويرفع باعتبار« لا » ويعمل عملين كـ« حتى » ، فإنّها تعطف تارة وتجرّ أخرى ، وحتى يخرّج على ما ذكرنا فإنه ليس بمركب ، وإنما هو حرف واحد يعمل بتأويل حرفين مختلفين ، فإن ذهب به مذهب العطف لم يتوهم غيره ، وإن ذهب به مذهب حرف الجر لم يتوهم غيره ، بخلاف « إلا » فإنها مركبة عنده من« إن » و« لا »وهما منطوق بهما فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به فبان الفرق بينهما.

وبطل أيضاً أن يكون نصب المستثنى لأن تأويله: إلا أن زيداً لم يقم؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو أنه لم يفعل ، أو« أنّ» فإن أراد أن الموجب للنصب أنه لم يفعل فيبطل بقولهم: قام زيد لا عمرو ، وإن أراد أن« إنّ» هي الموجبة للنصب ، كان اسمها وخبرها في تقدير اسم فلابد أن يقدر له عامل يعمل فيه وفيه وقع الخلاف »[1].

وهكذا وبعد أن قسم الأنباري هذه الأقوال وسبرها واختبرها خلص إلى نتيجة نهائية حيث قال: وإذا بطل أن يكون العامل للنصب « إلا »لأنها بمعنى « أستثني» أو أنها مركبة من« إن» و« لا » ، أو لأنّ التقدير إلا أن زيداً لم يقم ، وجب أن يكون العامل للنصب الفعل المتقدم بتقوية « إلا »[2].

ولمعترض أن يعترض فيقول: إن هذا التقسيم غير حاصر؛ لأنه من الممكن أن يكون ثمة استثناء ليس فيه فعل ولا ما يشبه الفعل نحو: دنانيرك ذهب إلا الدينار ، فيبطل هذا الاستدلال؛ لأن التقسيم ينبغي أن يكون حاصراً ، وهذا تقسيم غير حاصر ، فلا يصحّ الاستدلال[3].

. اسمية كيف:

ذهب الأخفش[4]وتبعه ابن الحاجب[5] إلى أن كيف ظرف [1] ، وعند

(1) انظر لمع الأدلة 128 ، 131 . والتبيين عن مذاهب النحويين 343.
(2) السابق نفسه 131 .
(3) انظر أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ، د. فاضل السامرائي ، مطبعة اليرموك ، دار الرسالة للطباعة بغداد ، ط1 ، 1975م ، 183 .
(4) هو: الأَخْفَش الأَوْسَط: سعيد بن مسعدة أبو الحسن ، المعروف بالاخفش الاوسط نحوي ، عالم باللغة والأدب ، وأخذ العربية عن سيبويه (ت 215 هـ) انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (3/ 101).
(5) هو: عثمان بن عمر ابن الحاجب: فقيه مالكي ، من كبار العلماء بالعربية. (ت646هـ) ، انظر ترجمته في

سيبويه وغيره من النحاة اسم[2] ، بدليل إبدال الاسم منه نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ ، ولو كان ظرفاً لأبدل منه الظرف نحو: متى جئت أيوم الجمعة أم يوم السبت؟[3].

وذهب هشام الضرير النحوي الكوفي[4] ، إلى أنها حرف نسق ، وزعم أنه لا ينسق بها إلا بعد نفي [5] ، استدل ابن يعيش[6] على اسميها بالسبر والتقسيم؛ حيث قال: والصحيح أنها اسم صريح غير ظرف ... فإن قيل: ومن أين زعمتم أن « كيف » اسم ؟ وهلا قلتم أنها حرف لامتناع خواص الأسماء والأفعال منها ؟ قيل: إنما قلنا ذلك ؛ لأنها لا تخلو إما أن تكون اسماً أو فعلاً ، أو حرفاً. فلا تكون حرفاً؛ لأنّها تفيد مع الاسم الواحد ويكون كلاماً نحو كيف أنت؟ والحرف لا يفيد مع الاسم إلا في باب النداء ، وليس هذا بنداء ، ولا تكون فعلاً؛ لأنها تفيد مع الفعل ، نحو كيف أصبحت؟ والفعل لا يفيد مع الفعل ، ولا يكون منهما كلام ، وأيضاً فإنه على زنة « فَعْلَ » بسكون العين وليس في الأفعال ما هو على هذه الزنة »[7] ، وإذا بطل أن يكون حرفاً أو فعلاً تعين أن يكون اسماً.

ـ علة بناء المنادى المفرد على الضم:

استدل القاسم الخوارزمي[8] ، على علة بناء المنادي المفرد على الضم بالسبر والتقسيم قال: « لأنه لا يمكن بناؤه على الفتح ، ولا على الكسر ، فتعين الضم ، أما امتناع الفتح فلأن المنادى قد كان له هذه الحركة من قبل الإعراب ، فلو بنيت على الفتح لأوهم الحركة الإعرابية ، وحينئذٍ يختل الغرض المطلوب بالبناء ،

الأعلام للزركلي (4/ 211)

(1) انظر شرح الرضى على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، 205/3.

(2) انظر الكتاب 233/4 ، وشرح المفصل لابن يعيش 109/4 .

(3) انظر التبيين عن مذاهب النحويين 24 ، و فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح980.

(4) هشام بن معاوية أبو عبد الله الضرير النحوي الكوفي. (ت 209هـ). انظر ترجمته في نكث الهميان في نكت العميان للصفدي ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 2007م

(5) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس ، 1984م ، 632/2.

(6) هو: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا ، موفق الدين الأسدي ، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ): من كبار العلماء بالعربية. من كتبه « شرح المفصل »و« شرح التصريف الملوكي »لابن جني. انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (8/ 206)

(7) انظر شرح المفصل لابن يعيش 109/4 وما بعدها .

(8) هو: القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي ، مجد الدين ، الملقب بصدر الأفاضل (ت 617هـ): عالم بالعربية ، له كتب ، منها « شرح المفصل للزمخشري » في نحو ثلاث مجلدات ، و « ضرام السقط » في شرح سقط الزند للمعري ، و« التوضيح » في شرح المقامات. انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (5/ 175)

وأما على الكسرة فلأنه لو بني عليه لأوهم ذلك بأن الاسم مضاف إلى ياء المتكلم ، وأنه قد اجتزئ عن الياء بالكسرة ، وإذا انتفى الفتح والكسر تعين الضم »[1].

. لما بين الظرفية والحرفية:

لما التعليقية[2] ، حرف عند سيبويه[3] ، تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية ، وهي حرف وجوب لوجوب ، وذهب ابن السراج[4] ، وأبو علي الفارسي ، ، وابن جني إلى أنها ظرف زمان بمعنى حين[5].

ورَجَحَ رأى سيبويه لأوجه منها: أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء ، وأنها تقابل « لو ». وأنها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها[6].

وذهب ابن هشام إلى أنها حرف ، واستدل على ذلك بالسبر والتقسيم حيث قال :« قال سيبويه: إنها حرف وجود لوجود ، وقال الفارسي وجماعة : إنها ظرف بمعنى حين ، ورد بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّاقَضَيْنَاعَلَيْهِالْمَوْتَ﴾ [سبأ: 14] ، وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب ، وذلك العامل إما ﴿قَضَيْنَا﴾

أو ﴿دَلَّهُمْ﴾ [7] ، إذ ليس معنا سواهما ، وكون العامل ﴿قَضَيْنَا﴾ مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ، وكون العامل ﴿دَلَّهُمْ﴾ مردود بأن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين ألا موضع لها من الإعراب ، وذلك يقتضي الحرفية »[8].

ـ موضع الضمائر في لولاي ولولاك:

ذهب الكوفيون إلى أن: الياء والكاف في« لولاي »و« لولاك » في موضع رفع وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر بِـ « لولا ». وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه: لا يجوز أن

(1) انظر التخمير للخوارزمي ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1990م ، 334/1.

(2) انظر الخبر الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، محمد فاضل ، دار الآفاق ، بيروت ، ط2 ، 1983م ، 594 ، انظر ارتشاف الضرب 570/2.

(3) انظر الكتاب 234/4 ، 235 .

(4) هو محمد بن السري بن سهل ، أبو بكر ابن السَّرَّاج(ت316هـ): أحد أئمة الأدب والعربية. من كتبه (الأصول) في النحو ، و (شرح كتاب سيبويه). انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (6/ 136).

(5) انظر المقتصد في شرح الإيضاح 1092/2 .

(6) انظر الخبر الداني 570 .

(7) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّاقَضَيْنَاعَلَيْهِالْمَوْتَمَادَلَّهُمْعَلَىمَوْتِهِإِلَّادَابَّةُالْأَرْضِتَأْكُلُمِنْسَأَتَهُ﴾ [سبأ: 14]

(8) انظر شرح قطر الندى لابن هشام تحقيق محمد محيي الدين ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط1 ، 1994م ، 84ـ85

يقال:« لولاي »و« لولاك » ، ويجب أن يقال:« لولا أنا » و« لولا أنت » فيؤتى بالضمير المنفصل ؛ كما جاء به التنزيل في قوله تعالى:﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: 31] (1).

اختار الرازي في « شرحه للمفصل »رأى البصريين واستدل على ذلك بالسبر والتقسيم قال: « هما في محل جر وعامل الجر فيهما« لولا » ؛ لأنه لا يخلو من أحد أمور ثلاثة ، وقد تعذر أن يكون رفعاً أو نصباً فيعني أن يكون محله جراً ، أما تعذر الرفع فلأن الياء والكاف ليستا علامة مرفوع فالمصير إليه إلى ما لا نظير له في كلامهم محال ، وأما امتناع النصب فلأن « لولا »حرف وليس بفعل له فاعل مرفوع حتى يكون الضمير في محل نصب(2).

. لِمَ كان الإعراب في آخر الكلمة؟ :

استدل ابن يعيش على ذلك بالسبر والتقسيم فقال: « إنه لم احتيج إلى الإعراب ، لم يخل من أن يكون أولاً أو وسطاً ، أو آخراً. فلم يجز أن يكون أولاً؛ لأن الحرف الأول لا يكون إلا متحركاً ، فلو جعل الإعراب أولاً لم يُعلم إعراب هو أن بناء ، ومع ذلك فإن من جملة الإعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الأفعال ، فلو كان الإعراب أولاً لأمتنع منها الجزم؛ إذ الأول لا يمكن أن يكون ساكناً ، ولم يجعل وسطاً لأن بوسط الكلمة يعرف وزنها: هل هي على « فَعَلَ» كـ غَرَسَ أو« فعِلَ»كـ كَتِفَ أو على« فَعُلَ»كـ عَضُدَ ، مع أن من الأسماء ما هو رباعي لا وسط له ، فلما امتنع الأول والوسط بما ذكرناه لم يبق إلا جعل الإعراب آخراً فاعرفه »(3).

. علة بناء الفعل الماضي على الفتح:

أجاب أبو البركات الأنباري عن هذه العلة مستدلاً بالسبر والتقسيم قال: « إنه لا يخلو إما أن يبنى على الكسر أو على الضم أو على الفتح ، بطل أن يبنى على الكسر لأن الكسر ثقيل ، والفعل ثقيل ، والثقيل لا ينبغي أن يبنى على ثقيل ، وإذا كان الجر لا يدخله ، وهو غير لازم لثقله ، فألا يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا بطل أن يبنى على الكسر ، بطل أن يبنى على الضم أيضاً لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الضم أثقل ، وإذا بطل أن يبنى على الثقيل فلأن لا يبنى على الأثقل أولى.

(1) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 687/2 .
(2) عرائس المحصل مج 143/2 .
(3) انظر شرح المفصل لابن يعيش 152/1.

الوجه الثاني: أن الضم أخو الكسر ، لأن الواو أخت الياء ألا ترى أنهما يجتمعان في الردف نحو قوله:

ـ ولا تكثر على ذي الضغن عتباً ولا ذكر التجرم للذنوب

ـ ولا تسأله عما سوف يبدي ولا عن عيبه لك بالمغيب

ـ الوجه الثالث : إنما لم يبن على الضم لأن من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو فيقول في قاموا قام وفي كانوا كان قال الشاعر:

فلو أن الأطباء كان حوليو كان مع الأطباء الشفاء

وإذا بطل أن يبنى على الكسر والضم وجب أن يبنى على الفتح »[1].

كما استدل النحاة بهذا النوع في المسائل الصرفية ومن ذلك :

. وزن كلمة يَهْيَرّ [2]:

ذهب ابن جني إلى أن: وزنه يَفْعَل ، واستدل على ذلك بالسبر والتقسيم فقال:« وليس يخلو من أن يكون يفعلاً ، أو فعيلاً أو فعلالاً ، فلا يجوز أن يكون « فعيلاً » ؛ لأنه ليس في الكلام « فعيل » إنما هو مكسور الفاء نحو « حِذْيم » و« عِثير » ، ولا يجوز أيضاً أن يكون« فعلالاً »؛ لأن الياء لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة على هذه الصفة .. فإذا لم يجز أن يكون « يَهْيَرّ » « فعلالاً » ولا « فعيلاً » بقي أن يكون« يفعلاً »بمنزلة« يَرْمَع »و« يَعْمَلة »[3].

ولمعترض أن يعترض ويقول: يمكن جعل« يَهْيَرّ »مكرراً من باب « يهياه »[4] ، وقد أجاب ابن جني عن هذا بقوله:« محال لأن اللامين في « يهياه » بلفظ الفاء والعين بمنزلة « صلصل »و« قلقل »وكذلك« الوَحْوَحة »و« الوَزْوَزَة » الحرفان الأولان بلفظ الآخرين وليس كذلك« يَهْيَرّ »لاختلاف الراء والهاء ولو كان « يَهْيَه »لكان ذلك كذلك لعمري ! فأما على هذا اللفظ فلا »[5].

. الهمزة في زكرياء للتأنيث :

(1) انظر أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، د.ط ، 1957م ، 306.

(2) اليهير الحجر الصلب الأحمر « لسان العرب » 269/5 وهي درجة من درجات حجم الحجر حين يكون ملء الكف .

(3) انظر المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ، ط1 ، 1953م ، 140/1 ـ 141 بتصرف .

(4) مصدر يهيه إذا دعا الإبل بقوله : ياه ياه انظر « لسان العرب » 564/13.

(5) انظر المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني 140 .

«زكرياء»اسم أعجمي ، فكان من حقه أن يقولوا فيه: مُنِعَ من الصرف للعلمية والعجمة كنظائره ، وإنما قالوا : منِعَ من الصرف لوجود همزة التأنيث فيه... وكأن الذي اضطرهم إلى ذلك أنهم رأوه ممنوعاً معرفةً ونكرةً ، قالوا : فلو كان منعه للعلمية والعجمة لانصرف نكرة لزوال أحد سببي المنع ، لكن العرب منعته نكرة ، فعلمنا أنّ المانع غير ذلك ، وليس معنا هنا ما يصلح مانعاً من صرفه إلاّ ألف التأنيث... وإلاّ فهذا اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق حتى يُدَّعى فيه أن الألف فيه للتأنيث ، على أن أبا حاتم[1] قد ذهب إلى صرفه نكرة ، وكأنه لَحَظَ فيه العجمة والعلمية.

فاستدل الأنباري على أن الهمزة فيه للتأنيث بالسبر والتقسيم فقال: «والهمزة في«زكرياء»للتأنيث ؛ لأنها لا تخلو إما أن تكون أصلية أو منقلبة عن حرف أصلي أو للإلحاق أو للتأنيث. وبطل أن تكون أصلية ليس في أبنيتهم ما هو على هذا البناء ، وبطل أن تكون منقلبة عن حرف أصلي ، لأن الواو والياء لا يكونان أصلاً فيما كان على أربعة أحرف ، وبطل أن تكون للإلحاق ، لأنه ليس في أصول أبنيتهم ما هو على هذا البناء فيكون هذا ملحقاً به»[2].

وختم بعد هذا السبر والتقسيم للأقوال إلى أنه:« إذا بطلت هذه الأقسام ، تعيّن أن تكون الهمزة فيه للتأنيث ، ولهذا لم ينصرف»[3].

. الهاء في هناه بدل عن أصل وليست أصلاً :

لقد استدل على هذا ابن الحاجب في«شرحه للإيضاح» فقال: «وإذا لم تكن هاء السكت فلا يخلو إما أن تكون: أصلية أو زائدة ، ولا تكون زائدة ، لأن الهاء لا تزاد آخراً ، فثبت أنها أصلية ، وإذا كانت أصلية فإما أن تكون هاء في الوصل أو بدلاً ، وليست هاء في الوصل بدليل قولهم: «هنوات». فثبت أنها بدل عن أصل ، وإذا ثبت أنها بدل عن أصل لم يخل إما أن تكون عن ألف أو لا ، وقد ثبت أن أصلها واو وأنها في محل تنقلب فيه الواو ألفاً فثبت أنها مبدلة عن الألف»[4].

(1) هو سهل بن محمد أبو حاتم السّجستانيّ الجشميّ النحويّ اللغويّ المقرئ (ت 255 هـ) ، عالما باللغة والشعر ، حسن العلم بالعروض. انظر ترجمته في إنباه الرواة للقفطي ، 58/2 .

(2) انظر البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ، تحقيق جودة مبروك ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1 ، 2007م .

(3) السابق نفسه.

(4) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، العراق ، ط1 1983م ، 410/2 .

. وزن كلمة ضهياء [1]:

استدل القاسم الخوارزمي على أن وزنها فعلاء بالسبر والتقسيم قال: « لأنها لا تخلو من أن تكون « فعلالاً »لا أو« فعيالاً »أو« فعلاء» ، وليست« فعلالاً »ولا « فعيالاً »؛ لأنها لا تنصرف؛ فثبت أنها« فعلاء»[2].

. التاء والياء من عزويت [3] زائدتان:

ذهب ابن يعيش إلى أن الواو من« عِزْويت»أصلية ، والتاء والياء مزيدتين ، واستدل على ذلك بالسبر والتقسيم فقال: « ووزنه »« فِعْليت»كَ « عِفريت»؛ لأنه من « العفر » ، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لا يجوز أن تكون الواو أصلاً على أن تكون الياء من الأصل أيضاً؛ لأنه يلزم منه أن تكون الواو أصلاً مع ذوات الأربعة ، وهو غير جائز ، ولا يجوز أن تكون الواو أصلاً والياء زائدة والتاء أصلاً ويكون وزنه « فعليلاً »؛ لأنه يلزم منه أن تكون الواو أصلاً مع ذوات الثلاثة ، وذلك غير جائز أيضاً ، ولا تكون الواو والياء زائدتين معاً والتاء أصل؛ لأنه يصير وزنه « فعويلاً« ، وذلك بناء غير معروف فلا يحمل عليه[4].

وبعد هذا يخرج بالنتيجة الحاصلة في سبر الأقوال إلى أنه: « إذا لم يجز أن يكون« فعلالاً» ولا « فعليلاً »ولا« فعويلاً» حمل على« فعليت»كـ « عِفْريت»وتكون الواو من الأصل »[5].

. قلب الألف واواً في النسبة إلى الأسماء المنقوصة:

وذلك مثل« عمى »و« شجى »فقد استدل فخر الدين الرازي على ذلك بالسبر والتقسيم فقال:« فلم يكن بدّ من أحد الأمور الثلاثة: إما حذف الألف وكسر الحرف الذي قبلها ، وإما قلب الألف إلى الياء ، وإما قلبها إلى الواو ، ولا سبيل إلى الحذف ؛ لأن الإحجاف بما قلّت حروفه ممتنع عندهم ، ولا إلى قلب الألف إلى الياء؛ حذاراً من اجتماع كسرة وثلاث ياءات ، فتعيّن المصير إلى قلبها واواً إذا نسبت عموي وشجوي »[6].

كما تم الاستدلال به في ترجيح بعض الوجوه الإعرابية ومن ذلك :

(1) وهي المرأة تضاهي الرجال في أنها لا تحيض. انظر « لسان العرب « 487/14.
(2) انظر التخمير 178/3 .
(3) اسم بلد . بوزن عفريت: اسم بلد ، وقيل: اسم الداهية ، وقيل: هو القصير. انظر معجم البلدان لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626هـ) ـ دار صادر ، بيروت ـ ط2 ، 1995م ، 4/ 119
(4) انظر شرح المفصل 150/9 .
(5) السابق نفسه 151/9 .
(6) انظر عرائس المحصل من نفائس المفصل للرازي ، تحقيق ودراسة محمد سعيد زريقات ، المجلد الثاني ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر سنة 1989م ، 928.

- إثبات أن (كان) بمعنى (صار) في قول الشاعر:

بتبهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كان فراخا بيوضها[1]

استدل ابن الحاجب على ذلك بالسبر والتقسيم وذلك أن« كان »لا تخلو من أن تكون: إما تامة أو زائدة أو ناقصة؛ فأما [امتناعها تامة] فلأنه يجب أن يكون فراخاً حالاً ، فيلزم أن يكون البيض في حال كونه فراخاً ، وهو فاسد ، وأما « الزائدة »فتفسد من حيث اللفظ ومن حيث المعنى؛ أما اللفظ فلنصب فراخاً ، وأما المعنى فللإخبار عن البيض بأنه فراخ ، وأما التي فيها ضمير الشأن فللأمرين بعينهما ، والناقصة إنما لم تستقم؛ لأنه يؤدي إلى عكس المعنى ، لأنها تشعر ههنا بأن الفراخ سابقة على البيض؛ لأن المعنى يصير: كان البيض فراخاً وهو عكسه؛ لأن المعنى كان الفراخ بيضاً ، فلما كان مؤدياً إلى عكس المعنى تعذر حمله على ذلك فحمل على« صار »والمعنى عليه »[2].

معنى أغفلنا في قوله تعالى:﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾ [3]:

اختلف العلماء في معنى« **أغفلنا** » في هذه الآية على قولين:

الأول:« **أغفلنا** » بمعنى: وجدنا قلبه غافلاً عن الذكر.

الثاني:« **أغفلنا** » بمعنى: جعلنا قلبه غافلاً عن الذكر[4].

ذهب ابن جني إلى أن« **أغفلنا** » في الآية من باب « أفعلت الشيء »أي: صار وقته. وهذا على مذهبه لأنه يتحاشى بذلك عن خلق الغفلة في قلبه؛ لأن الله لا يخلق الشر عند المعتزلة. وأهل السنة على خلاف ذلك؛ إذ يضيفون فعل العبد إلى الله تعالى من حيث كونه مخلوقاً له ، وإلى العبد من حيث كونه مقروناً بقدرته واختياره[5].

استدل ابن جني على ذلك بالسبر والتقسيم قال: « ولن يخلو« **أغفلنا** » هنا من أن يكون من باب« أفعلت الشيء »أي: صادفته ووافقته كذلك... حكى الكسائي: دخلت بلدة فأعمرتها ، أي: وجدتها عامرة ... أو يكون ما قاله الخصم: أن معنى

(1) البيت لابن أحمر: عمرو بن أحمر الباهلي ، انظر شعره: جمع وتحقيق د. حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الطبعة وسنة الطبع غير موجودتين ، ص199.

(2) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 80/2 .

(3) سورة الكهف ، الآية 28 .

(4) انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر ، 1983م ، 119/6 ، والكشاف للزمخشري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 718/2 .

(5) انظر ذيل « الكشاف للزمخشري »وهو حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت 683) ، 718/2 هامش 7 .

«**أغفلنا قلبه**»: منعنا وصددنا ، نعوذ بالله من ذلك»[1].

ثمّ يُبْطِلُ بعد ذلك القول الثاني بقوله: «فلو كان الأمر على ما ذهبوا إليه منه ، لوجب أن يكون العطف عليه بالفاء دون الواو ، وأن يقال:« **ولا تطع من أعقلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه**» ، وذلك أنه كان يكون على هذا الأول علة للثاني ، والثاني مُسَبباً عن الأول ومطاوعاً له ؛ كقولك: أعطيته فأخذ ، وسألته فبدل ، لما كان الأخذ مسبباً عن العطية والبدل مسبباً عن السؤال ، وهذا من مواضع الفاء لا الواو... فمجيء قوله تعالى:﴿**وَاتَّبَعَ هَوَاهُ**﴾ بِـ «الواو» دليلٌ على أن الثاني ليس مُسَبباً عن الأول؛ على ما يعتقد المخالف»[2].

وبعد هذا السبر والتقسيم يَخْلُصُ ابن جني إلى النتيجة النهائية فيقول: «وإذا لم يكن عليه أي: لم يكن على معنى جعلنا قلبه غافلاً ـ كان معنى «**أغفلنا قلبه عن ذكرنا**»أي:صادفناه غافلاً على ما مضى ، وإذا صودف غافلاً ، فقد غفل لا محالة»[3].

ـ تعليق الجار والمجرور ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ بـ ﴿كَانَ﴾ ليونس: 2 في قوله تعالى﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ ليونس: 2.[4]

اختلف المعربون في متعلق ﴿**لِلنَّاس**﴾ فذهب بعضهم إلى أنه: متعلق بمحذوف على أنه حال من ﴿**عَجَبًا**﴾ لأنه في الأصل صفة ، أو متعلق بـ ﴿**عَجَبًا**﴾ ولا يضر كونه مصدراً ، وقيل: لأنّ ﴿**عَجَبًا**﴾ مصدر واقع موقع اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، ومتى كان كذلك جاز تقديم معموله ، وقيل: هو متعلق بكان الناقصة ، وهذا مرتب على الخلاف في دلالة كان الناقصة على الحدث؛ فإن قلنا: إنّها تدل على ذلك فيجوز وإلاّ فلا ، وقيل: هو متعلق بمحذوف على التبيين ، والتقدير في الآية: أكان إيحاؤنا إلى رجل منهم عجباً لهم[5].

ذهب ابن يعيش إلى أنّ ﴿**لِلنَّاس**﴾ متعلق بكان ، واستدل على ذلك بالسبر والتقسيم فقال: ﴿**لِلنَّاس**﴾متعلق بِـ ﴿**كَانَ**﴾وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون متعلقاً بـ ﴿**عَجَبًا**﴾ أو بـ﴿**أَوْحَيْنَا**﴾ أو بـ ﴿**كَانَ**﴾ فلا يجوز أن يتعلق بـ ﴿**عَجَبًا**﴾ نفسها؛ لأنه مصدر ومعموله من صلته فلا يتقدم عليه. ولا يكون صفة لـ ﴿**عَجَبًا**﴾ على أنه

(1) انظر الخصائص 253/3 ، 254 .
(2) انظر الخصائص 254/3 .
(3) السابق نفسه 254/3 .
(4) سورة يونس الآية 2 .
(5) انظر الدر المصون للسمين الجلبي تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1994م ، 3/4 ، وانظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 122/5

يتعلق بمحذوف؛ لتقدمه عليه ، والصفة لا تتقدم على الموصوف. ولا يجوز أن يتعلق ب ـ ﴿أَوْحَيْنَا﴾ لأنه في صلته ولا يجوز تقديمه عليه[1].

ثمّ يخلص بعد هذا إلى أنه: « إذا بطل تعلقه بما ذكرنا تعيّن أن يكون متعلقاً بـ ـ ﴿كَانَ﴾ نفسها تعلق الظرف بالفعل[2].

وقد اعترض الأنباري على تعلق ﴿لِلنَّاسِ﴾ بـ ﴿كَانَ﴾ قال: « ولا يجوز أن تتعلق اللام بـ ﴿كَانَ﴾ لأنها لمجرد الزمان ولا تدل على الحدث الذي هو المصدر ، فضعفت فلم يتعلق بها حرف الجر »[3].

ـ العامل في (إذ) ظرف زمان في قوله تعالى: ﴿ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ **[غافر: 10]**[4].

ذهب الأنباري إلى أنّ العامل في ﴿إِذْ﴾ فعل مقدر ، واستدل على ذلك بالسبر والتقسيم فقال: ﴿إِذْ﴾ ظرف زمان ، والعامل فيه لا يخلو إما أن يكون: ﴿لَمَقْتُ اللَّهِ﴾ ، أو﴿مَقْتِكُمْ﴾ ، أو﴿تُدْعَوْنَ﴾ ، أو فعل مقدر. بطل أن يقال: يعمل فيه ﴿لَمَقْتُ اللَّهِ ﴾؛ لأن خبر المبتدأ قد تقدم على ﴿إِذْ﴾ وليس بداخل في صلته ، فلو أعملته في ﴿ إِذْ ﴾ لفصلت بين الصلة والموصول بخبر المبتدأ ، وهو أجنبي ، والفصل بين الصلة والموصول بأجنبي لا يجوز ، ولأن الإخبار عنه يؤْذِن بتمامه ، وما يتعلق به يؤْذِن بنقصانه.

وبطل أن يعمل فيه ﴿مَقْتِكُمْ ﴾؛ لأنهم مقتوا أنفسهم في النار ، وقد دُعُوا إلى الإيمان في الدنيا ، وبطل أن يعمل فيه﴿تُدْعَوْنَ﴾؛ لأن ﴿إِذْ﴾ قد أضيفت إليه ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف[5].

وبعد إبطاله لهذه الأقسام ؛ يقرر الأنباري أنه:« إذا بطلت هذه الأقسام يتعين أن يعمل فيه فعل مقدر ، وتقديره: **مقتكم إذ تدعون** ، أي: حين دُعيتم إلى الإيمان فكفرتم ، وقيل تقديره: اذكروا إذ تدعون »[6].

ـ (سواء) هي الخبر في قولهم: (سواء على القيام والقعود):

استدل عبد القاهر الجرجاني على ذلك بالسبر والتقسيم فقال:« فإن قولنا: « **سواء على القيام والقعود** »لا يخلو من أمرين :

(1) شرح المفصل لابن يعيش 104/6 .
(2) السابق نفسه 104/6 .
(3) البيان في غريب إعراب القرآن دراسة وتحقيق: د. جودة مبروك محمد ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1 ، 2007 م ، 369.
(4) سورة غافر الآية 10.
(5) البيان في غريب إعراب القرآن 644 .
(6) السابق نفسه 644 .

أحدهما: أن يكون **سواء** مبتدأ ، و**القيام والقعود** خبراً.

الثاني: أن يكون **القيام والقعود** مبتدأين و**سواء** خبراً.

فلا يجوز الأول؛ لأن **سواء** نكرة **والقيام والقعود** فيهما الألف واللام. ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق والرجل ذاهب ، لم يكن الخبر إلا ذاهب ومنطلق ، لأن زيد والرجل معرفتان ، وإذا كان كذلك علمت أنّ سواء خبر متقدم[1].

. القسم الثاني:

إبطال جميع الأقسام ، فيبطل القول الذي أُخْضِع للسبر والتقسيم. وهذا القسم كانت الاستعانة به قليلة جداً عند النحاة ومن ذلك:

. الكاف في إياك وأخواتها :

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من إياك وإياه وإياي هي الضمائر المنصوبة ، وأن« إيّا »عماد ، وبه قال ابن كيسان[2] ، وذهب بعض النحاة إلى أن إياك بكماله هو الضمير وذهب البصريون إلى أنّ« إيّا »هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب[3] ، وذهب الخليل بن أحمد[4] إلى إلى أن« إيا »اسم مبهم أضيف إلى الكاف والهاء والياء[5].

اختار ابن يعيش رأي البصريين ، واستدل على ذلك بالسبر والتقسم فقال: « لأنه لو كان اسماً لكان له موضع من الإعراب ، ولو كان له موضع من الإعراب لكان إما رفعاً ، وإما نصباً وإما جراً.

فلا يجوز أن يكون مرفوعاً؛ لأن الكاف ليست من ضمائر الرفع. ولا يجوز أن يكون منصوباً ؛ لأنه لا ناصب له ، ألا ترى أنك إذا قلت: إياك أخاطب. كانت « إيّا » هي الاسم بما ذكرناه من الدليل ، وإذا كانت الاسم كانت مفعولة لهذا الفعل ، وإذا كان كذلك فبقي الكاف بلا ناصب ، إذ هذا الفعل لا يتعدى إلى أكثر من مفعول.

(1) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تقيق: كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد ، الطبعة غير موجودة ، 1982م ، 1/ 294.

(2) هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الحسن ، المعروف بابن كيسان (ت299 هـ): عالم بالعربية ، نحوا ولغة... من كتبه « تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها »و« المهذب »في النحو« غلط أدب الكاتب »و« غريب الحديث» و« معاني القرآن »و« المختار في علل النحو » . انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (5/ 308).

(3) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 695/2 .

(4) هو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي ، أبو عبد الرحمن(ت 170 هـ): من أئمة اللغة والأدب ، وواضع علم العروض ، أخذه من الموسيقى وكان عارفا بها. وهو أستاذ سيبويه النحويّ. انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (2/ 314).

(5) انظر الكتاب 279/1 .

ولا يجوز أيضاً أن يكون مجروراً؛ لأن الجرّ في كلامهم إنّما هو من وجهين : إما بحرف جر ، وإما بإضافة اسم. ولا حرف جرّ هاهنا يكون مجروراً به ، ولا يجوز أن يكون مخفوضاً بإضافة« إيّا » إليه؛ لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسم مضمر ، والمضمر لا يضاف »(1).

وبعد إبطاله جميع الأقسام يقرر ابن يعيش بأنه:« إذا ثبت أنه ليس باسم كان حرفاً؛ بمعنى الخطاب مجرداً من مذهب الاسمية »(2).

. حرف الإعراب في التثنية والجمع:

ذهب سيبويه إلى أن الألف والواو والياء هي حروف الإعراب(3) ، وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني(4) إلى أنها: دلائل على الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب(5).

ردّ الأنباري قول الأخفش والمبرد والمازني معتمداً في ذلك على السبر والتقسيم فقال: « وأما من ذهب إلى أنها تدل على الإعراب وليست بحروف إعراب ففاسد ، لأنه لا يخلو إما أن تدلَّ على الإعراب في الكلمة أو في غيرها ، فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة ، فلابد من تقديره فيها ، فيرجع هذا القول إلى القول الأول ، وهو مذهب سيبويه ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فليس بصحيح ، لأنه يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين ، وليس بمذهب لقائل هذا القول وإلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها »(6).

. نداء الاسم المحلى بأل :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام ، نحو: يا الرجل ويا الغلام وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز(7).

استدل صدر الأفاضل القاسم الخوارزمي على إبطال رأي الكوفيين بالسبر والتقسيم فقال: « لأنه لو نُودي لا يخلو من :

أن ينادى نداء تنكير.

(1) شرح المفصل لابن يعيش 98/3 ، 99 .
(2) السابق نفسه 98/3 ، 99 .
(3) انظر الكتاب 18/1 ، 19 .
(4) بكر بن محمد بن حبيب بن بقية ، (249هـ):أحد الأئمة في النحو. له تصانيف. انظر ترجمته في الأعلام للزركلي 69/2.
(5) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 33/1 ، أسرار العربية 51 ، 52 .
(6) أسرار العربية 52 .
(7) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 335/1 ، 336 .

أو نـداء تعـريف.

وكلا القسمين ممتنع ، أما أنه لا ينادى نداء تـنكير؛ فـلأن المعـرف بـاللام لا يقبل التنكير؛ إذ لو قبله لتعطلت الكلمة من المعنى رأساً ، وذلك لا يجوز.

أما أنه لا ينادى نداء تعريف؛ فلأن المعرف باللام لا يقبـل التـنكير؛ لأن نـداء التعريف إنما يكن حيث يكون الاسم قبل النداء منكـراً فيسـتفيد بالنـداء مـع الضـم التعريف ، والمعرف باللام على ما ذكرنا لا يقبل التنكير »(1).

ـ دخول اللام في خبر« لكنّ »:

ذهب الكوفيون إلى أنـه يجـوز دخـول الـلام في خـبر « لكـنّ » كمـا يجـوز في خبر« إنّ » ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخـول الـلام في خـبر« لكـنّ » (2)اعتمـد السيوطي على السبر والتقسيم في إبطال رأي الكوفيين ، فقال: « لو جاز دخول الـلام في خبر« لكنّ »لم يخل إما أن يكون لام التأكيد أو لام القسم ، بطل أن يكـون لام التوكيـد؛ لأنها إنما حسنت مع « إنّ »لاتفاقهما في المعنى وهو التأكيد ، و« لكنّ »ليست كذلك.

وبطل أن تكون لام القسـم؛ لأنهـا إنمـا حسـنت مـع« إنّ »؛ لأن« إنّ »تقـع في جواب القسم كاللام ، و« لكنّ » ليست كذلك »(3).

ثمّ يخلص السـيوطي إلى أنـه: « إذا بطـل أن تكـون لام التوكيـد ولام القسـم بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها »(4).

ـ ﴿مَا﴾ في قوله تعالى:﴿ كَانُواقَلِيلًامِنَاللَّيْلِمَايَهْجَعُونَ ﴾ [الذاريات: 17](5):

ذهب الأنباري إلى أنّ **﴿مَا﴾** في الآية مزيدة؛ لأنه لا يجوز أن ينصـب **﴿قَلِيلًـا﴾** بـ **﴿يَهْجَعُونَ﴾** إلا و**﴿مَا﴾** زائدة ، ولا يجوز أن ينتصب بـ**﴿يَهْجَعُونَ﴾** و**﴿مَا﴾** مصـدرية؛ لأنه فيه تقديم الصلة على الموصول(6).

واسـتبعد أن تكـون **﴿مَـا﴾** في الآيـة نافيـة ، حيـث قـال معتمـداً علـى السـبر والتقسيم: « لأنه لا يخلو إما أن يكون **﴿مِنَ اللَّيْلِ﴾** صفة لـ**﴿قَلِيلًـا﴾** ، أو متعلقـاً بـه **﴿ يَهْجَعُونَ﴾** بعد حرف النفي.

بطل أن يكون صفة لـ**﴿قَلِيلًا﴾**؛ لأنه يكون ظـرف زمـان ، وظـروف الزمـان لا

(1) التخمير 340/1 .
(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 208/1 ، 209 .
(3) الاقتراح 98 .
(4) السابق نفسه 98 .
(5) سورة الذاريات الآية 17 .
(6) انظر البيان 689 ، 690 ، الدر المصون 186/6 .

تكون أخباراً عن الجثث.

وإن جعلته متعلقاً بـ﴿يَهْجَعُونَ﴾ بعد حرف النفي قدمت ما في حيز النفي عليه ، وذلك لا يجوز »[1].

. ﴿هُدًى﴾ في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: 2][2]

أجاز أبو إسحاق الزجاج أن يكون موضع ﴿هدى﴾ رفعاً قال: « ويجوز أن يكون موضعه رفعاً من جهات: إحداها أن يكون خبراً بعد خبر كأنه قال: هذا ذلك الكتاب هدى ، أي: قد جمع أنه الكتاب الذي وعدوا به وأنه هدى ، كما تقول: هذا حلو حامض ، تريد أنه قد جميع الطعمين »[3].

لم يسلم أبو علي الفارسي للذي ذهب إليه أبو إسحاق الزجاج واستدل على ذلك بالسبر والتقسيم ، فقال: « فأما ما أجازه أحد شيوخنا في قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى﴾ من أنه بمنزلة حلو حامض ، أي: هو كتاب وهو هدى؛ فالقول في إجازة هذا على الوجه الذي ذكره مشكل؛ وذلك أن ارتفاعهما لا يخلو:

ـ من أن يكون بأنها خبر المبتدأ.

ـ أو يكون الثاني تابعاً للأول.

فإن قيل: يرتفع الاسمان بأنهما خبر المبتدأ ، قيل : لم نرَ شيئاً رافعاً يرفع اسمين على هذا الحد.

فإن قلت: إن الثاني تابع للأول ، فليس يجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول؛ لأن الأول مراد ، كما أن الثاني كذلك ، ومن ثمّ لم يجز أن يكون الثاني صفة للأول ، والصفة أبعد أن تجوز؛ لأنك لا تصف الحلو بأنه حامض وإنما تخبر عن الأول أنه قد جمع الطعمين ، ولا مدخل ههنا لشيء من باقي التوابع ، فإذا بعد هذان ولم يخل منهما ثبت إشكال المسألة »[4].

القسم الثالث :

وهو أن تقر جميع الأقسام لوجود ما يؤدها من الأدلة ومن أمثلة هذا النوع:

. بناء (كم) و(كذا) :

---

(1) البيان 689 .

(2) سورة البقرة الآية 2 .

(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط1 ، 1988م ، 70/1 .

(4) الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، الطبعة غير مرقومة ، 1965م ، 147/1 .

استدل ابن الحاجب بهذا النوع من السبر والتقسيم على بناء « كم »و« كذا » ، فأما « كم »:« فيجوز أن يكون لشبهها بأختها لفظاً وأصل معنى وهو كتابة للعدد ، أو لوضعها على حرفين كوضع الحروف ، أو لأنها نقيضة « ربّ» أو لتضمنها معنى الإنشاء ، وهو في الغالب بحرف ، فكأنها تضمنت حرفاً مقدراً ، ولذلك استحقت صدر الكلام »(1).

وأما كذا :« فَعِلَّة بنائها إما أن نقول: لشبهها بـ« كم »في معناها فألحقت بها ، وإما لأنها كاف التشبيه دخلت على« ذا » واستعملت كناية ، فبقيت على أصلها في البناء »(2).

. بناء (من):

استدل الأنباري بهذا النوع أيضاً على بناء « من » قال: فأما « من » فإنها بنيت؛ لأنها لا تخلو: إما أن تكون استفهامية ، أو شرطية ، أو اسماً موصولاً ، أو نكرة موصوفة ، فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط ، وإن كانت اسماً موصولاً فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني ، وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصولة »(3).

. وزن أيمن :

قال السيوطي: لا يخلو إما أن يكون أفعلاً أو فعلناً أو أيفلاً أو فيعلاً؛ لأنّ الأول كثير كـ« أكلب» وفعلن له نظير في أمثلتهم نحو خلبن(4) وعلجن(5) ، وأيفل نظيره أينق ، وفيعل نظيره صيرف »(6).

. إويّ في قول الشاعر :

كما تدانى الحدأ الإويُّ(7) ، قال ابن جني:« وتقول في تمثيل إويّ إذا قسمته: قسمته: لا يخلو أن يكون فعولا كثدي ، أو فعيلاً كشعير أو فعيا كمئيّ إذا نسبت إلى مائة ، ولم تردد لامها أو فعلاً كطمرّ »(8).

وهكذا أقر ابن الحاجب والأنباري والسيوطي وابن جني في هذا النوع من الاستدلال بالسبر والتقسيم بجميع الأقسام لأنها جميعاً تثبت الحكم وتصححه.

(1) الإيضاح في شرح المفصل 523/1 .
(2) السابق نفسه 524/1 .
(3) أسرار العربية 30 .
(4) الخلبن المهزولة انظر لسان العرب مادة خلبن .
(5) ناقة علجن صلبة وامرأة علجن ماجنة انظر لسان العرب مادة علجن .
(6) الاقتراح 97، 98 .
(7) الأويّ جمع الآوية يقال: أوى الطائر إلى الطائر إذا انظم إليه .
(8) الخصائص 69/3، 70 .

. تطور الاستدلال بالسبر والتقسيم :

من الملاحظ من خلال ما تم عرضه أن الاستدلال بالسبر والتقسيم كان بسيطاً ، ولكن في بعض الأحيان يستخدم مركباً ، حيث تتداخل في الاستدلال الواحد عمليتان أو أكثر من الاستدلال بالسبر والتقسيم ، وذلك على النحو التالي :

ـ تقسيم أحد الأقسام الخاضعة للسبر وسبرها ، وذلك بعد الفراغ من تصفية قسمائه ، وبذلك تتداخل عمليتان من السبر والتقسيم.

ـ تقسيم وسبر قسمين من الأقسام الخاضعة للسبر في العملية الأولى ، وهذا يعني تداخل ثلاث عمليات من الاستدلال بالسبر والتقسيم.

ـ تقسيم أحد الأقسام الخاضعة للسبر في العملية الأولى وهذا يعني اجتماع عمليتين ثمّ تقسيم وسبر أحد أقسام العملية الثانية ، وبهذا تجتمع ثلاث عمليات[1].

وهذا أمثلة على ذلك :

ـ استدل بذلك الأنباري في رده على الكوفيين بأن الابتداء لا يوجب الرفع: أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة[2].

قال: « وأما المسكنات إذا ابتدئ بها فلا يخلو:

ـ إما أن تقع مقدمة في اللفظ دون التقدير.

ـ أو تقع مقدمة في اللفظ والتقدير.

فإن وقعت متقدمة في اللفظ دون التقدير ، كان حكمها حكم المنصوبات؛ لأنها في تقدير التأخير.

وإن وقعت متقدمة في اللفظ والتقدير فلا تخلو: إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها ، أو لا تستحق الإعراب في أول وضعها ، فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها نحو:« من »و« كم »وما أشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكون فإنا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، وإنما لم يظهر في اللفظ لعلة عارضة منعت من ظهوره ، وهي شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف.

وإن كانت لا تستحق الإعراب في أول وضعها؛ نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون ، فإنا لا تحكم على موضعها بالرفع بالابتداء؛ لأنها لا تستحق شيئاً من الإعراب في أول الوضع ، فلم يكن الابتداء موجباً لها الرفع؛ لأنه نوع منه ، وهذا هو

(1) انظر أصول النحو في الخصائص لابن جني 199 .
(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 46 .

الجواب عن قولهم... »[1] ، وهكذا قسم الأنباري أحد الأقسام الخاضعة للسبر وسبرها.

. دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل جماعة النسوة :

ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري[2] ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذا الموضع.

أبطل قول الكوفيين الأنباري مستدلاً بالسبر والتقسيم ؛ حيث قسم وسبر قسمين من الأقسام الخاضعة للسبر في العملية الأولى ، وهذا يعني تداخل ثلاث عمليات من السبر والتقسيم ، قال :« يبطل إدخالها في فعل جماعة النسوة ، وذلك لأنك إذا ألحقته إياها لم يخل:

ـ إما أن تبين النونين مظهرتين.

ـ أو تدغم إحداهما في الأخرى .

ـ أو تلحق الألف فتقول يفعلنان.

بطل أن تبين النونين مظهرتين؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع المثلين ، وذلك لا يجوز. وبطل أن تدغم إحداهما في الأخرى؛ لأن لام الفعل ساكنة ، والمدغم كذلك؛ فيلتقي ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان ؛ فيؤدي إلى تحريك اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة ، وذلك لا يجوز.

وكان أيضاً يؤدي إلى اللبس ، لأنه لا يخلو: إما أن تحرك اللام

ـ بالفتح

ـ أوالضم

ـ أوالكسر

فإنّ حركتها بالفتح التبس بفعل الواحد إذا لحقته النون الشديدة ، نحو: تضربَنَّ يا رجل ، وإن حركتها بالضم التبس بفعل الجمع ، نحو: تضربُنَّ يا رجال.

وإن حركتها بالكسر التبس بفعل المرأة المخاطبة ، نحو: تضربِنّ يا امرأة ، فبطل تحريك اللام. وبطل أن تلحق الألف ؛ لأنه لا يخلو:

ـ إما أن تكسر النون لالتقاء الساكنين. ـ أو ترك ساكنة مع الألف.

بطل أن تكسر لالتقاء الساكنين؛ لأنها تجري مجرى نون الإعراب ، وذلك

(1) السابق نفسه ، 50 ، 51 .

(2) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، أبو عبد الرحمن ، ويعرف بالنحوي (ت 182هـ): علامة بالأدب ، كان إمام نحاة البصرة في عصره. انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (8/ 261).

لا يجوز. وبطل أن تترك ساكنة مع الألف؛ لأنه يجتمع ساكنان على غير حده ؛ لأنه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب ، ولا نظير له في كلامهم ، وذلك لا يجوز؛ فإذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم »(1).

ـ أما الثالث ، وهو الذي تقسم فيه أحد الأقسام الخاضعة للسبر في العملية الأولى وبذلك تجتمع عمليتان ، ثم تقسم وتسبر أحد أقسام العملية الثانية ، فقد استدل به ابن يعيش في عدم زيادة الواو أولاً ، فقال : « الواو لا تزاد أولاً ، وذلك أنها لو زيدت أولا لم تخل من أن تزاد ».

ـ ساكنة . ـ أو متحركة .

ولا يجوز أن تزاد ساكنة ؛ لأن الساكن لا يبتدا به ، وإن زيدت متحركة فلا تخلو من أن تكون :

ـ مضمومة ـ أو مكسورة ـ أو مفتوحة

فلو زيدت مضمومة لاطّرَدّ فيها الهمز على حد« وُقّتت »و« أُقتت ».

وكذلك لو كانت مكسورة على حد« وسادة »و« إسادة »و« وشاح » و« إشاح »... ولو زيدت مفتوحة لتطرق إليها الهمز؛ لأنها لا تخلو من أن تزاد :

ـ في أول اسم ـ أو فعل

فالاسم بعرضية التصغير والفعل بعرضية ألا يسمى فاعله ، وكلاهما يضم أوله ، وإذا ضم تطرق إليه الهمز حينئذ ... فلما كان زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة ، وقلبها همزة ربما أوقع لبساً وأحدث شكاً في أن الهمزة أصل أو منقلبة ... فإذا لم يسلم لفظه لم يحصل الغرض »(2).

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى التطور الذي لحق الاستدلال بالسبر والتقسيم.

خاتمة:

ـ إنّ أخذ النحاة بالسبر والتقسيم إنما هو كشف لنا عما تركه علم أصول الفقه في علم أصول النحو من تأثيرات ؛ وظهور هذا التأثير بشكل جلي في استخدامهم له واستدلالهم به.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 652/2 ، 653 .
(2) شرح المفصل لابن يعيش 150/9 .

ـ يُعد أبو علي الفارسي(377ه) أقدم النحاة الذين استدلوا بالسبر والتقسيم؛ إذ لم أقف على مَنْ استدلّ به من النحاة قبله.

ـ استعان النحاة بالقسم الأول من السبر والتقسيم كثيراً ، في حين كانت استعانتهم بالقسم الثاني والثالث قليلة.

ـ استدل النحاة بالسبر والتقسيم في المسائل النحوية والصرفية ، وفي ترجيح الأوجه الإعرابية بعضها على بعض.

ـ يعتبر السبر والتقسيم من الأدلة العظيمة التي يمكن استخدامها في الرد على آراء الخصم .

ـ إن مفهوم السبر والتقسيم عند الأصوليين هو عينه عند النحاة.

فهرس المراجع:

1أبوالبركات الأنباري ودراساته النحوية ، د. فاضل السامرائي ، دار الرسالة للطباعة بغداد ، ط1 ، 1975م.
1. ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس ، ط1 ، 1984م.
2. إرشاد الفحول للشوكاني محمد علي (ت 1255 هـ) تحقيق محمد سعيد البدري ـ 1992م لبنانـ بيروت.
3. إرشاد الفحول للشوكاني ، تحقيق أحمد عزووعناية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1999م.
4. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1957م.
5. الأشباه والنظائر للسبكي : تاج الدين عبد الوهاب بن علي. دار الكتب العلمية ، لبنانـ بيروت ، ط1 1991م.
6. أصول التفكير النحوي ، د. علي أبوالمكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، 1973م.
7. أصول الفقه الإسلامي ، د. وهبة الزحيلي ، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر ، ط2 ، 2001م.
8. أصول النحوالعربي د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000م.
9. اعتراض النحويين للدليل العقلي ، د. محمد السبيهين ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط1 ، 2005م.
10. الإعلام للزركلي ، دار العلم ، بيروت ، ط7 ، 1986م.
11. الاقتراح في علم أصول النحوللإمام السيوطي ، قدم لـه وضبطه وصححه ، د. أحمد سليم الحمصي ، د. محمد أحمد قاسم ، جروس برس ، ط1 ، 1988م.
12. إنباه الرواة للقفطي ، تحقيق محمد إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط1 ، 1986م.
13. الانتصاف فيما تضمنه الكشاف : ذيل =الكشاف للزمخشري= لابن المنير الإسكندري (ت 683).
14. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبوالبركات ، كمال الدين الأنباري (ت577هـ) ، المكتبة العصرية ، ط1 ، 2003م.
15. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق وتقديم : موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، العراق ، ط1 1983م.
16. البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت 794ه)تحقيق : د. محمد تامر. دار الكتب العلمية ، لبنان/ بيروت . الطبعة غير موجودة 2000م.
17. بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت.
18. البيان في غريب إعراب القرآن دراسة وتحقيق : د. جودة مبروك محمد ، مكتبة الآداب ، القاهرة 2007م.
19. البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ، تحقيق جودة مبروك محمد ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1 ، 2007م.
20. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. لشمس الدين الذهبي/ المكتبة التوفيقية.

21. التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1986م.
22. التحبير شرح التحرير للمرداوي تحقيق د. عبد الرحمن الجبرين ، د. عوض القرني ، د. أحمد السراح ، مكتبة الرشد ، السعودية / الرياض الطبعة غير موجودة ، 2000م.
23. التخمير للخوارزمي ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1990م.
24. التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق.
25. تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر ، 1983م.
26. حاشية التفتازاني على العضد ، سعد الدين التفتازاني مع العضد ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، 1983م.
27. الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، الطبعة غير مرقومة ، 1965م.
28. الحدود في النحوللرماني ضمن كتاب رسائل في النحووالغة ، تحقيق مصطفى جواد ، 1989م.
29. الخبر الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، محمد فاضل ، دار الآفاق ، بيروت ، ط2 ، 1983م.
30. الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط4 ، 1999م.
31. داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح لابن علان الصديقي المكي ، دراسة وتحقيق عز الدين أحمد عبد العالي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية ، جامعة 7 أكتوبر ، سنة 2005م.
32. الدر المصون للسمين الجلبي تحقيق : الشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1994م
33. ديوان شعر عمروبن أحمر الباهلي : جمع وتحقيق د. حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الطبعة وسنة الطبع غير موجودتين.
34. سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي لعبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ـ علي محمد معوض ط1 ، 1998م.
35. شرح الرضى على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي.
36. شرح العضد لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب.
37. شرح المفصل لابن يعيش ، تحقيق : د. أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2002م.
38. شرح قطر الندى لابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط1 ، 1994م.
39. الصحاح للفارابي أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393هـ) تحقيق : أحمد عبد الغفور ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط4 ، 1987م.
40. صحيح الإمام مسلم : بن الحجاج أبوالحسين القشيري النيسابوري ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت / تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.ط1 ، 2000م.
41. العدة في أصول الفقه القاضي أبويعلى ، محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء (ت 458هـ)تحقيق : د أحمد المباركي ، ط2 ـ 1990م.
42. عرائس المحصل من نفائس المفصل للرازي ، تحقيق ودراسة محمد سعيد زريقات ، المجلد الثاني ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر سنة 1989م
43. فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي ، دار صادر ـ بيروت/ تحقيق : إحسان عباس ط1
44. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي ، تحقيق وشرح د. محمود يوسف فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ، ط1 ، 2000م.
45. قواطع الأدلة لأبي المظفر ، منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزى السمعاني (ت 489هـ)تحقيق : محمد حسن محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 1999م.
46. كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تقيق : كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد ، الطبعة غير موجودة ، 1982م.
47. الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط10 ، 310/2.

48. الكشاف للزمخشري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 718/2 .
49. كشف الأسرار عن أصول البزدوي : عبد العزيز بن أحمد بن محمد ، علاء الدين البخاري (المتوفى : 730هـ) تحقيق : عبد الله محمود ـ دار الكتب العلمية ، لبنانبيروتط1 1997م.
50. لأبي البركات الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1957م.
51. لسان العرب لابن منظور ، طبعة دار المعارف ، القاهرة.
52. لمع الأدلة في أصول النحو7 ، طُبِعَ هووكتاب الإغراب في جدل الإعراب ، رسالتان
53. مباحث العلة في القياس عند الأصوليين ، د. عبد الحكيم أسعد السعدي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط3.
54. المحصل في شرح المفصل لعلم الدين اللورقي ، تحقيق ودراسة مصباح عبد السلام رمضان ، رسالة ماجستير ، جامعة المرقب ، كلية الآداب والعلوم ، الخمس ، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، 2006 ، 2007م.
55. مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر الرازي ، دار الحديث ، القاهرة.
56. المختصر في أصول النحوليحيى بن محمد الشاوي ، دراسة وتحقيق أحمد طه حسنين سلطان ، دار البشرى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط1 ، 2005م.
57. معاني القرآن وإعرابه للزجاج شرح وتحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط1 ، 1988م.
58. معجم الأدباء لياقوت الحموي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، تحقيق : إحسان عباس /ط1 1993 م.
59. معجم البلدان لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626هـ) ـ دار صادر ، بيروت ـط2 ، 1995م.
60. المغني في النحولابن فلاح (ت680هـ) رسالة دكتوراة مقدمة من عبد الرزاق السعدي جامعة أم القرى 1984م.
61. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم مرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية ، دار الرشيد ، 1982م ،
62. المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ، ط1 ، 1953م.
63. نفائس الأصول في شرح المحصول للإمام القرافي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط3 ، 1999م.
64. نكث الهميان في نكت العميان للصفدي ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط1 2007م .
65. نهاية السول شرح منهاج الوصول في علم الأصول للأسنوي ، مطبعة محمد علي صبيح ، مصر.